



٢٠٢٣ آب ١٧، في بيروت

الحاكم

١/٤٩٨

بيان صادر عن مصرف لبنان

استناداً إلى محاضر التسلم والتسليم بين الحاكم السابق والحاكم بالإذابة التي تمت في ١ آب ٢٠٢٣، والتي استندت على الأرصدة الموقوفة في ٣١ تموز ٢٠٢٣، باشر الحاكم بالإذابة بالتدقيق في الحسابات عبر المديريات المعنية بالتنسيق مع مديرية التدقيق الداخلي في المصرف، وتم البدء بحسابات السيولة الخارجية لتحديد أرصدقها المتوفرة لدى مصرف لبنان وما يقابلها من التزامات خارجية.

وقد ظهر أن لدى مصرف لبنان سيولة خارجية تعادل ٨,٥٧٣ مليون دولار أمريكي يضاف إليها القيمة السوقية لمحفظة سندات اليوروبوندز البالغة ٣٨٧ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ تموز ٢٠٢٣، وذلك لا يتضمن قيمة الموجودات من الذهب.

يقابل ذلك التزامات خارجية على مصرف لبنان بقيمة ١,٢٧٠ مليون دولار أمريكي يقتضي تسديدها عند الإستحقاق من السيولة الخارجية.

فيما يلي تفصيل هذه الأرقام:

الموجودات الخارجية السائلة*	مليون دولار أمريكي
نقد في الصندوق	١,٥٣٠
حسابات جارية	٣,١١٤
ودائع لأجل	٣,٧١١
أوراق مالية دولية	٢١٨
المجموع	٨,٥٧٣
القيمة السوقية لمحفظة سندات اليوروبوندز**	٣٨٧

* تتضمن الحسابات عملات أجنبية أبرزها دولار أمريكي وبيورو وغيرها مقومة على أسعار الصرف بتاريخ ٢٠٢٣/٠٧/٣١.
** إن القيمة الأسمية لمحفظة اليوروبوندز كما في ٣١ تموز ٢٠٢٣ هي ٥,٢١٢ مليون دولار أمريكي.

المطلوبات الخارجية السائلة	مليون دولار أمريكي
حسابات القطاع العام بالدولار (Fresh dollar)	٢٧٥
حسابات القطاع المصرفي بالدولار (Fresh dollar)	٨
رصيد حقوق السحب الخاصة المتوفر للإستعمال	١٢٥
إعتمادات مستندية مفتوحة من قبل مصرف لبنان	٩٦
قرصان لجهات عربية*	٦٦٠
ودائع عربية*	١٠٦
المجموع	١,٢٧٠

* التزامات طويلة الأجل ويتربّع عليها فوائد.

وعطفاً على التزام الحاكم بالإنابة التقيد بقرار المجلس المركزي والذي يقضي بعدم جواز المساس بالتوظيفات الإلزامية المودعة من قبل المصارف في مصرف لبنان، وبالتالي يتلزم مجدداً والمجلس المركزي بعدم الصرف من رصيد الاحتياطات الظاهر أعلاه إلا لتسديد الإلتزامات المشار إليها، وتسديد حصة مصرف لبنان من مدفوّعات التعيم الأساسي رقم ١٥٨.

حاكم مصرف لبنان
بالإنابة


د. وسيم منصوري